



سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ

سورة يس
آية ٤٨

التقرير السنوي

2014



سَلَامٌ مَرْقُولاَ مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ

سورة يس ، آية 58

وإذا سلم عليهم -أي على أهل الجنة-
الربُّ الرحيم، حصلت لهم السلامة التامة
من جميع الوجوه، وحصلت لهم التحية،
التي لا تحية أعلى منها، ولا نعيم مثلها.

تفسير السعدي

 alsalamholding

 @salamholding

المرقاب • شارع السور • برج جاسم العصفور

تلفون : + 965 2 2960777

www.alsalamholding.com



صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



صاحب السمو
الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

أعضاء مجلس الإدارة



مشاري أحمد الماجد
رئيس مجلس الإدارة



فلاح فهد الهاجري
نائب رئيس مجلس الإدارة



أ.د. زهير عمر إيراني
عضو مجلس الإدارة



حسن درويش الشمالي
عضو مجلس الإدارة



الشيخ / صباح سلمان الصباح
عضو مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أفضل صلاة وتسليم.

إخواني وأخواني المساهمين الكرام «

بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي وكافة العاملين بشركة مجموعة السلام القابضة، أرحب بكم وأسعد بأن نستعرض سوياً نظرة عامة على السوق وأداء الشركة خلال العام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2014.

سيستمد النمو العالمي دفعة من انخفاض أسعار النفط الذي يرجع في معظمه إلى زيادة المعروض، لكن هناك بعض العوامل السلبية التي يتوقع أن توازن هذه الدفعة وتطفئ عليها، مثل ضعف الاستثمار مع استمرار التكيف مع التوقعات المنخفضة للنمو متوسط الأجل في كثير من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة.

ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.5% و3.7% في الفترة 2015-2016، بعد إعادة تقييم الاحتمالات المرجحة للصين وروسيا ومنطقة اليورو واليابان، إلى جانب ضعف النشاط في بعض كبرى البلدان المصدرة للنفط بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط.

انتعش النمو في الولايات المتحدة الأمريكية متجاوزاً التوقعات بعد الانكماش الذي شهدته الربع الأول من عام 2014، كما انخفضت مستويات البطالة، بينما ظلت ضغوط التضخم أكثر هدوءاً، فيما يرجع أيضاً إلى ارتفاع سعر الدولار وانخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن يتجاوز النمو 3% في الفترة 2015-2016.

أما في الكويت فقد استقر الفائض الأولي للميزانية عند 10.5 مليار دينار بحلول نهاية فترة الأشهر الثمانية الأولى للعام 2014 متراجعاً من 13.5 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، أي أقل من متوسط السنوات المالية الثلاث السابقة، وذلك نتيجة ارتفاع الإنفاق وتراجع الإيرادات. أما بالنسبة للسنة المالية بأكملها، فمن المتوقع أن يسجل الإنفاق الحكومي نمواً بواقع 10% على أساس سنوي ليصل إلى 20.8 مليار دينار لكامل السنة المالية، بينما من المتوقع أن تتراجع الإيرادات بنحو 20.5% على أساس سنوي.

وبالتالي من المتوقع أن يتراجع الفائض في الميزانية إلى نحو 4.5 مليار دينار بحلول نهاية السنة المالية الحالية، ليشكل ما نسبته 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الفائض الأقل منذ خمس سنوات.

وبالحديث عن شركتكم فقد شهدت مجموعة السلام القابضة نمواً وتطوراً ملحوظاً في أدائها على مدى السنوات الماضية فقد استطاعت الشركة التقدم في مسيرة تعالي استثنائية عكست فيها الخسائر المتراكمة وتمكنت فيها من توزيع الأرباح على المساهمين وتسجيل أرباح بعد الخسائر التي تكبدتها خلال الأزمة المالية العالمية.

ولذلك الأداء علاقة وثيقة بالخطة الاستراتيجية للشركة والتي تعنى بتتمية الأصول والاستحواذ على الأصول التشغيلية المدرة للدخل والمحفقة للعوائد المجزية، ودراسة مخاطر السوق وضمان التوزيع الأمثل لمحفظة الاستثمار في الشركة.

كما جاء أداء سوق الكويت للأوراق المالية مشابهاً إلى حد ما لأداء الأسواق الإقليمية خلال العام 2014. فقد أفضلت أسواق الأسهم لدول مجلس التعاون الخليجي العام 2014 على تراجع مقارنة مع بداية العام. حيث شهدت الأسواق انتعاشاً لمعظم العام 2014 بدعم من قوة الأوضاع الاقتصادية، إلا أن تراجع أسعار النفط في وقت لاحق تسبب في تراجع أداء الأسواق العالمية وأسواق دول الخليج بشكل كبير ما أدى إلى محو معظم الأرباح.

وقد سجل سوق الكويت للأوراق المالية أرباحاً جيدة خلال معظم العام 2014، بدعم من قوة الأوضاع الاقتصادية. ومن المتوقع أن يحافظ النمو الاقتصادي على تسارع وتيرته بدعم من الإنفاق الحكومي والخطة الخمسية للتنمية. وقد كان المؤشر الوزني قد ارتفع، قبل التراجع الذي سببه انخفاض أسعار النفط، بواقع 9% منذ مطلع العام، كما سجل السوق مكاسب بنحو 3 مليارات دينار في القيمة السوقية.

وعقب انخفاض أسعار النفط، تراجع كل من المؤشر الوزني ومؤشر "كويست15" بواقع 11.2% و 12% على التوالي، كما تراجع المؤشر السعري بواقع 14.3% كما زاد اعتدال أرباح الشركات من الضغط على أداء السوق.

وقد تباين الأداء في مختلف القطاعات، حيث سجل قطاعا السلع الاستهلاكية وقطاع التأمين أفضل أداء مع ارتفاعها بواقع 11.3% خلال العام.

وبالعودة إلى شركتكم فقد استمرت مجموعة السلام في تبني نهجنا نحو التوسع والتنوع في الاستثمارات وللمضي قدماً فإن المجموعة لديها استراتيجية تهدف إلى تحقيق مزيداً من العوائد للمساهمين والاستفادة من فرص النمو المتوقعة في القطاعات المختارة وأن تستمر في سياستها الحذرة لتوسع نشاطاتها.

شهد عام 2014، استحوذات استراتيجية قامت بها مجموعة السلام تهدف من خلالها إلى زيادة مشاركتها في شركات زميلة وبالتالي زيادة نسبة الاستفادة من أداء ونتائج هذه الشركات. كما أن زيادة المشاركة في هذه الشركات الزميلة يخول المجموعة السيطرة بالتمام على بعض الشركات التي تصبح شركات تابعة لها تماماً تجمع بياناتها المالية فيها وتكون لها الأثر الإيجابي بمشاركتها في نتائج أعمالها.

ومن خلال هذه الاستحوذات تطمح شركتنا إلى استهداف أسهم شركات استثمارية تشغيلية مدرة للربح على المدى القصير - المتوسط حرصاً على مصالح الشركة وتحقيق منفعة أكبر للمساهمين.

فتحديداً تمكنت مجموعة السلام من خلال شركتها التابعة "شركة الدرر الدولية للتجارة العامة والمقاولات" بزيادة نسبة مساهمتها في شركة التكافل الدولية للتأمين التكافلي من 41.71% إلى 87.53% وعليه أصبحت المجموعة تمارس السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة واستناداً إلى ذلك تم إعادة تصنيفها من شركة زميلة إلى شركة تابعة وتم تجميع بياناتها المالية بداية من تاريخ الاستحواذ.

وقد تمت هذه العملية في ظل الاستشراق بالمستقبل حيث أنه من المتوقع أن يبلغ حجم سوق التأمين التكافلي في العالم 20 مليار دولار عام

2017. ويسلط الضوء بصفة خاصة على دول مجلس التعاون الخليجي والتي تساهم بأكثر من 62% من إجمالي حجم التأمين التكافلي على الصعيد العالمي.

كما أنه خلال السنة قامت المجموعة بزيادة استثمارها في شركة الخليجية للاستثمار البترولي وهي شركة استثمارية كويتية مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية والتي نتج عنها امتلاك شركتنا لأكثر من 20% من رأس مالها بعد أن كانت ملكيتها 10% خلال عام 2013 وذلك لما استحوذت شركتنا على حصة 99% في كل من شركة اتلانك جروب وشركة ريفلاكشن، واللذان تملكان محفظة استثمارات متنوعة ومن أهم هذه الاستثمارات أسهم الشركة الخليجية للاستثمار البترولي.

وعلى إثر هذا ترتب إعادة تصنيف الاستثمار من استثمار متاح للبيع إلى استثمار في شركة زميلة.

وهذا ما يفسر انخفاض الإستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم المحلية المسعرة بنسبة 71% مقارنة بعام 2013 لتصبح قيمتها 1,433,040 دينار كويتي متيحة للارتقاء الذي شهدته الاستثمارات في شركات زميلة لتصبح قيمتها عام 2014 ما يعادل 17,733,800 دينار كويتي بعد أن كانت قيمتها 8,894,726 دينار كويتي عام 2013، محققة بهذا ارتفاعاً نسبته 99% ليصبح هذا البند الأهم والأعلى قيمة من بين موجودات الشركة.

ومن ناحية أخرى فإن إحدى شركاتنا التابعة المالكة لشركة الساري قد شهدت زيادة في عقودها التشغيلية لتصل إجمالي قيمتها 21 مليون دينار كويتي، علماً بأن 14 عقداً من هذه العقود يتم تنفيذها مع جهات

حكومية مختلفة، وتمتد مدة تنفيذ معظم هذه العقود من ثلاث إلى خمس سنوات، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نسبة العائد المتوقع لهذه العقود تقريباً 20%.

إن عملية إعادة هيكلة أصول شركة مجموعة السلام التي قامت بها الإدارة خلال العام 2014 كان لدعم النمو المستدام لشركتكم وتحقيق منفعة أكبر للمساهمين في المستقبل القريب والتي ان شاء الله ستؤتي ثمارها خلال الأعوام القادمة.

وعلى هذا فقد تم إعادة هيكلة الأصول وتغيرت توزيعاتها بناء على الاستحواذ على حصص إضافية في الشركات التي تم الاستثمار فيها سابقاً بهدف تعزيز مكانتنا فيها. وقد نتجت عن هذه العمليات زيادة في إجمالي الموجودات لتبلغ 38,586,656 دينار كويتي في نهاية عام 2014 بعد أن كانت 35,779,805 دينار كويتي في نهاية 2013 محققة بذلك زيادة بنسبة 7.84%.

وذلك بالرغم من الانخفاض الذي شهدته الاستثمارات في القيمة العادلة بنسبة 42.95% مقارنة بعام 2013 لتصبح قيمتها 2,884,443 دينار كويتي وكان ذلك نتيجة لقيام المجموعة ببيع بعض هذه الاستثمارات وكذلك انخفاض قيمة البعض الآخر من الاستثمارات في الأسهم المحلية المسعرة بسبب الأزمة التي شهدتها البورصة في الربع الأخير من العام 2014. أما بالنسبة لباقي أصول الشركة فقد شهدت نمواً طفيفاً بين العام 2013 و2014.

وفيما يتعلق بالمطلوبات فمن الجدير بالذكر بأنه ليس على شركتكم أية التزامات تجاه البنوك حيث أنه لا يوجد عليها قروض أو تسهيلات بنكية لأطراف خارجية خلال عام 2014. أما فيما يخص الذمم الدائنة فهي كلها متعلقة بنشاطات الشركة. ومن مميزات شركتكم أن نسبة مجموعة المطلوبات التي قيمتها 2,652,011 دينار كويتي بتاريخ 2014/12/31 تعادل 6.87% من مجموع الموجودات وهي تعتبر قليلة جداً وتعبر عن قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية تجاه دائنوا النشاط بكل أريحية.

وأهم بند من بنود الذمم الدائنة يتمثل في دائنوا النشاط الرئيسي للشركات التابعة بقيمة 1,338,750 دينار كويتي. ويعزى ذلك إلى التوسع في نشاطات أحد الشركات التابعة التي عملت على شراء مجموعة من الأصول لدعم سياسة التوسع في عقودها المستقبلية.

وبعد أن تحدثنا عن المركز المالي المجمع لمجموعة السلام لنتطرق الآن إلى بيان الدخل للسنة المنتهية 2014. وقبل البدء في عرض التفاصيل أود أن أبارك لكم أيها السادة الكرام في ارتفاع صافي أرباح الشركة المتاحة لمساهمي الشركة الأم والتي بلغت 1,974,553 دينار كويتي خلال العام 2014 مقارنة بعام 2013 حيث كانت 188,238 دينار كويتي محققة ارتفاعاً باهراً بنسبة 949%.

وعليه ارتفعت ربحية السهم لعام 2014 لتصبح 7.69 فلساً للسهم الواحد بعد أن لم تتجاوز عام 2013 ما قيمته 0.73 فلساً للسهم الواحد، معبرة بهذا عن إنجازات الشركة المتميزة خلال عام 2014 وبداية بوادر ثمار سياسة إعادة هيكلة أصولنا التي تبنيها بهدف إشراقه مستقبلية بإذن الله خدمة لمصالح كل المساهمين في شركة مجموعة السلام القابضة.

فقد تمكنت الشركة من تحقيق أرباح استثمارات عالية القيمة حيث بلغت 1,457,571 دينار كويتي بعد أن كانت قد تكبدت خسارة قيمتها 196,131 دينار كويتي عام 2013، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الاستحواذ على حصص إضافية في الشركة الخليجية للاستثمار البترولوي والتي ترتب عنها امتلاك شركتنا فيها لأكثر من 20%.

ثم إن عملية الاستحواذات التي تمت مكنت مجموعتكم من الاستفادة بحصتها في نتائج أعمال شركات زميلة قيمتها 306,297 دينار كويتي بعد أن كانت لا تتعدى 2,046 دينار كويتي خلال العام 2013.

من ناحية أخرى ساهمت صافي أرباح العقود والبالغة 675,841 دينار كويتي في تحقيق الشركة للأرباح خلال العام 2014.

وكان من النتائج الحتمية المتوقعة زيادة المصروفات العمومية والإدارية على إثر الاستراتيجية التي انتهجتها المجموعة في الاستحواذات.

فبلغت هذه المصروفات عام 2014 ما قيمته 407,715 دينار كويتي في ارتفاع بنسبة 27.11% بعد أن كانت قيمتها 320,738 دينار كويتي عام 2013. ومن البديهي أن يعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ازدياد عدد موظفي المجموعة وبالتالي ارتفاع تكاليف الموظفين وكذلك صاحبها ارتفاع في الأيجارات.

وبهذه المناسبة أود التنويه أنه نظراً إلى تميز أداء الشركة واستمرار عملياتها التوسعية الناجحة في عام 2014، فإن مجلس الإدارة يوصي

بتوزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5% من رأس المال المدفوع وعددها 12,840,000 سهم على المساهمين وهذه التوصية خاضعة لموافقة الجمعية العمومية. وعليها سيصبح رأس المال الجديد بعد هذه المنحة ما قيمته 26,964,000 دينار كويتي خلال عام 2015.

وعن رؤيتنا للعام الحالي 2015، فإننا ندرك أن الإقتصاد العالمي أمامه تحديات كبيرة تقع منطقتنا الخليجية في بؤرتها بالتراجع الكبير في أسعار النفط وما سيكون له من تأثيرات على معدلات النمو في القطاعين الحكومي والخاص، و قد قمنا بمراجعة شاملة لكافة خطط الإستثمار القصير و متوسط الأجل للموازنة بين معدلات السيولة والربحية لكي نحاول ضمان واستقرار معدلات السيولة والتدفقات النقدية بشكل لا يؤثر على النشاط التشغيلي.

كما أن عملية إعادة الهيكلة التي قمنا بها خلال الفترة الماضية والتي بدأت تؤتي ثمارها على كافة المستويات وهو ما لمس المساهمين وأعضاء الجمعية العمومية ساهمت وستساهم مستقبلاً إن شاء الله في تطوير منظومة العمل بشكل أكثر إيجابية، إن المركز المالي الحالي للشركة يتيح لها فرصة الاستفادة من أي تباطؤ في معدلات النمو حيث أنه يزيد من نوعية و أحجام الفرص الاستثمارية التي نستطيع اقتناصها.

إن منظومة العمل الجماعي الحالية التي تتحرك بها الشركة ككتلة واحدة صلبة تزيد مجلس الإدارة إيماناً وثقة في قدرة الإدارة التنفيذية الحالية على إنجاز المهام المطلوبة منها على أكمل وجه وتحقيق أفضل العوائد للمساهمين بل وتجنب الشركة مخاطر الإستثمارات الغير محسوبة، و إذ كان العام الماضي هو إعادة الأوضاع إلى نصابها الحقيقي وتعديل المسار فإن العام الحالي والأعوام القادمة بعون الله ستكون القاطرة التي ستدفع الشركة إلى مصاف المجموعات على المستويين المحلي والإقليمي.

وأود التنويه بأن الشركة لن تقوم بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2014. بالإضافة إلى أنه لا توجد أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ولم يتمتعوا بأية منافع ولا مزايا خلال السنة.

وكما تعلمون من كون شركة مجموعة السلام القابضة شركة استثمار إسلامية فإنها تحرص على التزام أحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها وتقديم جميع الخدمات المالية من خلال جهازها التنفيذي لشركاتها التابعة وشركات المجموعة وفق توصيات وتعليمات هيئة الرقابة الشرعية.

وفي ختام هذه الكلمة أقدم شكري وشاكري العميق لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية على دعمهم وجهودهم ولجميع المستثمرين الذين وثقوا بشركة مجموعة السلام القابضة ولجميع العاملين بالشركة على ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في المسيرة المتميزة التي حافظت على تقدم الشركة في تعظيمها لأصولها وزيادتها لعوائد المساهمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...



مشاري أحمد الماجد
رئيس مجلس الإدارة

المطلوبات وحقوق الملكية

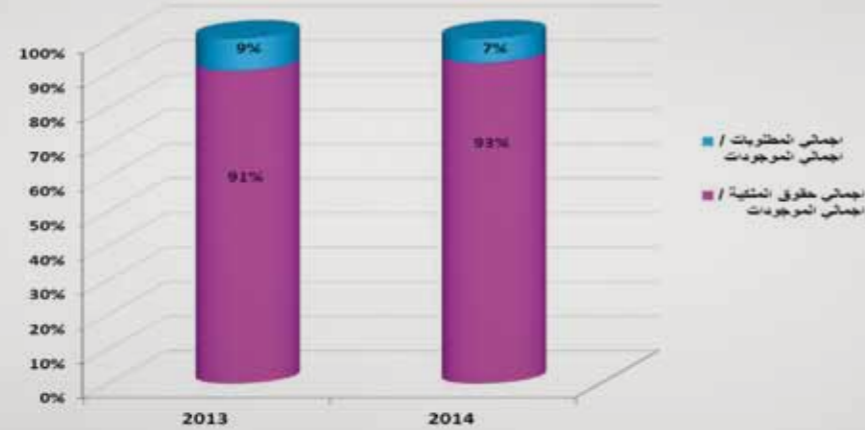
وفيما يتعلق بالمطلوبات فمن الجدير بالذكر بأنه ليس على الشركة أي التزامات تجاه البنوك حيث أنه لم يكن من قروض أو تسهيلات بنكية لأطراف خارجية خلال عام 2014.

كما نود التنويه بأن الشركة تعتمد على سياسة التمويل الذاتي حيث أن حقوق الملكية مثلت 91% من إجمالي الموجودات عام 2013، بينما شكلت المطلوبات لنفس السنة 9% من مجموع الموجودات معبرة عن حرص الشركة على تخفيض الأعباء الخارجية تفادياً لإنتقال كاهل الشركة.

وقد استمرت الشركة في تنفيذ استراتيجية التمويل الذاتي حيث أن حقوق الملكية شهدت ارتفاعاً في مساهمتها في تمويل الموجودات بنسبة 2% حيث مثلت عام 2014 نسبة 93% من إجمالي الموجودات ما أدى إلى انخفاض نسبة التمويل الخارجي ليكون ما نسبته تقريبا 7% فقط من إجمالي المطلوبات مما يعبر عن قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية تجاه دائنوا النشاط بكل أريحية.

ومعظم المطلوبات تتمثل في الذمم الدائنة المتعلقة بنشاط المجموعة والتي بالرغم من إعادة هيكلة أصولها من خلال الاستحواذات التي تمت خلال العام شهدت انخفاضا بنسبة 20.3% مقارنة بنهاية عام 2013 لتصبح قيمتها 2,540,958 دينار كويتي للعام 2014. وأهم بنود الذمم الدائنة تتمثل في دائنوا النشاط الرئيسي للشركات التابعة بقيمة 1,338,750 دينار كويتي. ويعزى ذلك إلى التوسع في نشاطات أحد الشركات التابعة التي عملت على شراء مجموعة من الأصول لدعم سياسة التوسع في عقودها المستقبلية.

تطور حقوق الملكية والمطلوبات بين عام 2013 و 2014



الإيرادات

إن عملية إعادة هيكلة أصول شركة مجموعة السلام التي بدأت بها الإدارة في السنوات الماضية والتي استمرت في تنفيذها والتوسع فيها خلال العام 2014، بهدف دعم النمو المستدام للشركة وتحقيق منفعة أكبر للمساهمين في المستقبل القريب قد بدأت تبرز ثمارها. ففي حقيقة الأمر نجحت عملية إعادة هيكلة الأصول وتغيير توزيعاتها بناء على الفرص الاستثمارية المتوفرة للمجموعة بتحقيق صافي ربح في نهاية عام 2014 قدر بـ 1,974,553 دينار كويتي محققا بذلك ارتفاعا هائلا نسبته 949% مقارنة بعام 2013.

فقد تمكنت الشركة من تحقيق أرباح استثمارية عالية القيمة حيث بلغت 1,457,571 دينار كويتي بعد أن كانت قد تكبدت خسارة قيمتها 196,131 دينار كويتي عام 2013، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الاستحواذ على حصص إضافية في الشركة الخليجية للاستثمار البترولي والتي ترتب عنها امتلاك الشركة فيها لأكثر من 20%.

ثم إن عملية الاستحواذات التي تمت مكنت مجموعة السلام من الاستفادة بحصتها في نتائج أعمال شركات زميلة قيمتها 306,297 دينار كويتي بعد أن كانت لا تتعدى 2,046 دينار كويتي خلال العام 2013.

من ناحية أخرى ساهمت صافي أرباح العقود والبالغة 675,841 دينار كويتي في تحقيق الشركة للأرباح خلال العام 2014.

تقرير الإدارة حول أنشطة مجموعة السلام القابضة 2014

فيما يلي تحليل للمركز المالي كما في 2014/12/31 بحسب أداء الشركة على مدى العام المالي 2014 بالمقارنة مع العام 2013. يستند محتوى التحليل على البيانات المالية المدققة للسنتين الماليتين 2013 و 2014.

الموجودات

قامت مجموعة السلام بإعادة هيكلة أصول الشركة خلال العام 2014 وكان ذلك لدعم النمو المستدام للشركة وتحقيق منفعة أكبر للمساهمين في المستقبل القريب، والتي يتوقع أن تؤتي ثمارها خلال الأعوام القادمة. وعلى هذا فقد تم إعادة هيكلة الأصول وتغيرت توزيعاتها بناء على الفرص المتوفرة لمجموعتنا لزيادة حصص إضافية في شركات زميلة وتابعة بهدف الاستفادة من نتائج أعمالها وعوائدها.

خلال العام تمكنت الشركة من جعل شركة التكافل الدولية للتأمين التكافلي تابعة لمجموعتها حيث زادت نسبة مساهمتها فيها لتصبح 87.53%. كما أنها نجحت في زيادة استثمارها في شركة الخليجية للاستثمار البترولي وهي شركة استثمارية كويتية مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية بحيث امتلكت الشركة أكثر من 20% من رأس مالها.

ومن ناحية أخرى فإن إحدى الشركات التابعة المالكة لشركة الساري قد شهدت زيادة في عقودها التشغيلية ليصل إجمالي قيمتها إلى 21 مليون دينار كويتي، علما بأن 14 عقدا من هذه العقود يتم تنفيذها مع جهات حكومية مختلفة.

وعلى إثر عملية إعادة هيكلة الأصول التي تبنتها شركة مجموعة السلام، شهدت الموجودات زيادة في نهاية عام 2014 بنسبة 7.84% لتصبح قيمتها 38,586,656 دينار كويتي في نهاية عام 2014 بعد أن كانت 35,779,805 دينار كويتي في نهاية عام 2013.

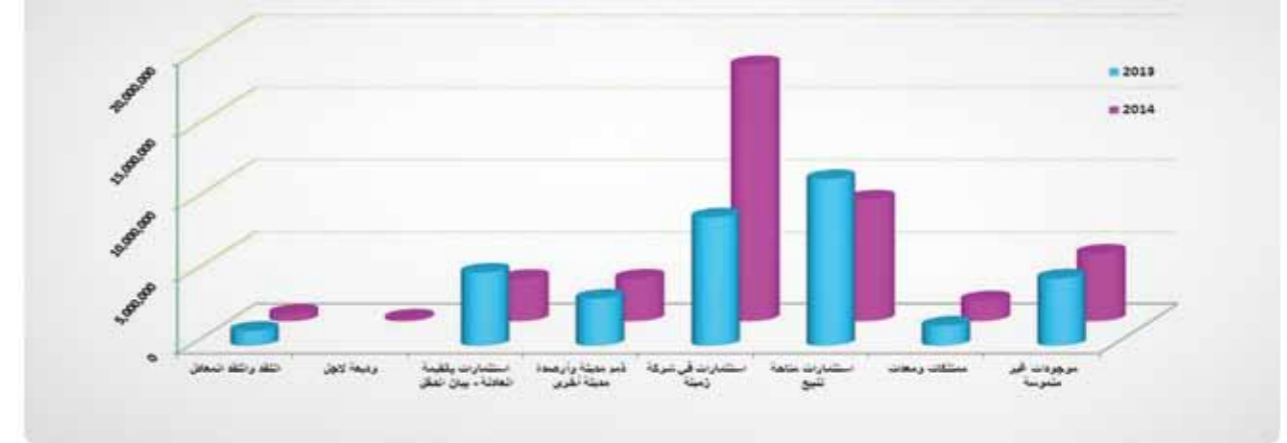
في حقيقة الأمر، فقد كان للاستحواذات التي تمت الأثر البالغ في إعادة هيكلة الأصول. فبصفة خاصة على إثر السيطرة على 20% من رأس مال شركة الخليجية للاستثمار البترولي ارتفعت الاستثمارات في شركات زميلة بنسبة 99% حيث أصبحت قيمتها 17,733,800 دينار كويتي عام 2014 بعد أن كانت قيمتها 8,894,726 دينار كويتي عام 2013، كما أن هذا يفسر الانخفاض الذي شهدته الاستثمارات المتاحة للبيع بنسبة 27% بين عامي 2013 و 2014 لتصبح قيمتها 8,410,439 دينار كويتي في نهاية عام 2014.

إلا أن الاستثمارات في القيمة العادلة شهدت انخفاضا بنسبة 42.95% مقارنة بعام 2013 لتصبح قيمتها 2,884,443 دينار كويتي وكان ذلك نتيجة لقيام المجموعة ببيع بعض هذه الاستثمارات وكذلك انخفاض قيمة البعض الآخر من الاستثمارات في الأسهم المحلية المسعرة بسبب الازمة التي شهدتها البورصة في الربع الأخير من العام.

أما بالنسبة لباقي أصول الشركة فقد شهدت نموا طفيفا بين العام 2013 و 2014.

فيما يلي إيضاح لإجمالي موجودات الشركة بين العامين:

الموجودات 2013 - 2014 (دينار كويتي)



تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / المساهمين المحترمين
شركة مجموعة السلام القابضة
شركة مساهمة كويتية (عامة)
الكويت - دولة الكويت

تقرير حول الالتزام الشرعي

فمنّا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها شركة مجموعة السلام القابضة (الشركة) وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة) خلال السنة المنتهية في 2014/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة المعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات الجامع الفقهي المعتمدة من قبلنا.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا على إدارة الشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا بناءً على تدقيقنا لها. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية لعمليات التأكيد والصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، وتتطلب هذه المعايير أن نمثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا.

الرأي

- 1 - قامت المجموعة بدفع فوائد بلغت /1155/ دينار كويتي نتيجة قيام بعض شركاتها التابعة بتجديد عقد تداول أسهم بالأجل، و انكشاف حسابها في أحد البنوك التقليدية، ولا يؤثر هذا على مشروعية الإيرادات.
- 3 - برأينا، إن العقود والمعاملات التي أبرمتها شركة مجموعة السلام القابضة وشركاتها التابعة (المجموعة) خلال السنة المنتهية في 2014/12/31 تم تنفيذها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

الزكاة

تم حساب زكاة الشركة وفقاً للأسس المعتمدة من قبلنا وبيشرفنا، وقد بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين (المستثمرين) عن السنة المنتهية في 2014/12/31 مبلغ /471 642/ دينار كويتي، وبلغ نصيب السهم الواحد /0.00184/ دينار كويتي، علماً بأن مسؤولية إخراج الزكاة الخاصة بالمساهمين تقع عليهم.

أما المتاجر فمعادلة حساب الزكاة الخاصة به:

عدد الأسهم المملوكة × سعر السوق للسهم في تاريخ الزكاة × (2.5% للسنة الهجرية / 2.577% للسنة الميلادية).

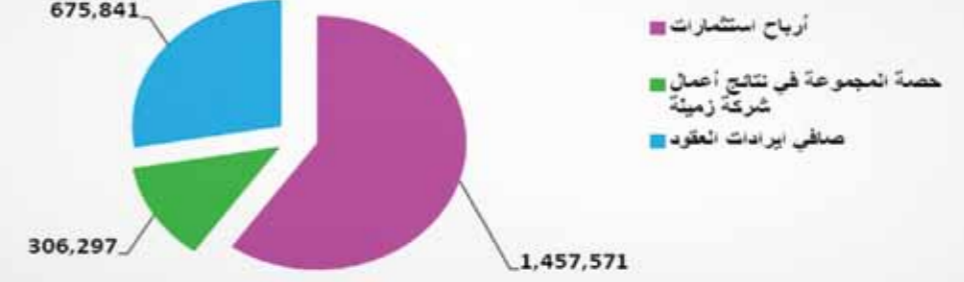
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبد الباري مشعل
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ محمد فؤاد البدر
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ وقيان عثمان الوقيان
عضو هيئة الرقابة الشرعية

توزيع أهم إيرادات - بيان الدخل 2014 (دينار كويتي)



الربحية

المؤشرات	2013	2014
صافي ربح السنة المتاح لمساهمي الشركة الأم (د.ك)	188,238	1,974,553
ربحية السهم (فلس)	0.73	7.69
العائد على حقوق الملكية %	0.58	5.60
العائد على الأصول %	0.53	5.12
القيمة الدفترية للسهم (فلس)	126	137

إن كافة المؤشرات تبرز بوضوح التحسن الشامل والتقدم الملحوظ الذي شهدته شركة مجموعة السلام القابضة خلال عام 2014. ويعزي ذلك إلى صافي ربح السنة المتاح لمساهمي الشركة الأم الذي ارتفع بنسبة 949% في عام 2014 ليستقر عند مستوى 1,974,553 دينار كويتي. وعلى إثره ارتفعت ربحية السهم حيث أصبحت قيمتها 7.69 فلساً للسهم الواحد بعد أن كانت لا تتجاوز 0.73 فلساً للسهم محققة بذلك تقدماً هائلاً ما أسفر عن ارتفاع القيمة الدفترية للسهم حيث أصبحت في عام 2014 ما قيمته 137 فلساً بعد أن كانت 126 فلساً عام 2013 معبرة بهذا عن إنجازات الشركة المتميزة خلال عام 2014 وبداية بوادر ثمار سياسة إعادة هيكلة الأصول التي اتبعت بهدف إشراقه مستقبلية بإذن الله خدمة لمصالح كل المساهمين في شركة مجموعة السلام القابضة.

كما أنه من المؤشرات الإيجابية التي تمتعت بها الشركة خلال عام 2014 نذكر مؤشر العائد على حقوق الملكية حيث ارتفع بنسبة 865% في نفس الوقت الذي حقق العائد على الأصول 5.12% عام 2014 بعد أن لم يتعدى عام 2013 ما نسبته 0.53%.

الرأي

برأينا - أن البيانات المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي المادية المركز المالي لشركة مجموعة السلام القابضة - شركة مساهمة كويتية (عامة) وشركاتها التابعة - كما في 31 ديسمبر 2014 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية لسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

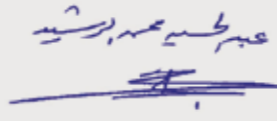
التقرير حول المتطلبات القانونية والأمر التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك أن الشركة الأم تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية المجمعة والمعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته واللاحقة ولائحته التنفيذية وقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وعقد تأسيس الشركة الأم ونظامها الأساسي. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته واللاحقة ولائحته التنفيذية وقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية أو عقد تأسيس الشركة الأم ونظامها الأساسي على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي المجمع.



عادل محمد الصانع

مراقب حسابات مرخص فئة (أ) رقم 86
المحاسب الكويتي لتدقيق الحسابات
- اتش ال بي



عبد الحسين محمد الرشيد

مراقب حسابات مرخص فئة (أ) رقم 67
Rödl الشرق الأوسط
برقان - محاسبون عالميون

22 يناير 2015

دولة الكويت



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/المساهمين المحترمين
شركة مجموعة السلام القابضة
شركة مساهمة كويتية (عامة)
وشركاتها التابعة
الكويت

التقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة مجموعة السلام القابضة - شركة مساهمة كويتية (عامة) - (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (يشار إليهما «بالمجموعة») - والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2014 وكذلك بيانات الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة الأم عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية.

إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك المخاطر فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة الأم. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا على البيانات المالية المجمعة.